

عوامل تغيير المراجع الخارجي وأثرها على مهنية المصارف الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين

«دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة المعتمدة من قبل مصرف ليبيا المركزي»

د. محمد فرج محمد شقلوف*

تاريخ استلام البحث 2024/05/23 م • تاريخ قبول البحث 2024/07/19 م

■ المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة المسجلة في سجل قيد مصرف ليبيا المركزي الذين يمثلون مجتمع الدراسة وهم (26) مكتباً لغرض جمع البيانات الأولية وتم تصميم الاستبانة وأساساً للتحليل الإحصائي حيث تم توزيع (26) استبانة وإرجاعها بالكامل بدون فاقد وبنسبة (100 %) وتم الاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، ولغرض اختبار الفرضيات تم استخدام الأسلوب الإحصائي (T-Test). ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لكلاً من العوامل ذات العلاقة وهي "العوامل المرتبطة بالمصرف محل المراجعة والعوامل المرتبطة بمعايير قواعد السلوك المهني:

1/ ضرورة معالجة القصور في التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المراجعة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية .

2/ العمل على وضع ضوابط للرفع من جودة خدمات مكاتب المراجعة من خلال إقامة ورش العمل والمؤتمرات العلمية والندوات والمحاضرات.

● **الكلمات المفتاحية:** المراجع الخارجي، المصارف الليبية، مكاتب المراجعة، مصرف ليبيا المركزي

* أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

«Factors of changing the external auditor in Libyan commercial banks from the point of view of external auditors»

A field study on the audit offices approved by the Central Bank of Libya»

■ Name: Dr. Mohamed Farag Shagaluf

● Received: 23/05/2024 ● Accepted: 19/07/2024

■ Abstract:

This study aimed to identify and determine the factors influencing the change of the external auditor in Libyan commercial banks from the point of view of the external auditors registered with the Central Bank of Libya. In order to achieve the study's objectives, the researcher conducted a field study on audit offices registered in the Central Bank of Libya's registration register, who represent the study population, namely (26) offices. The study found that there is a positive impact of both the relevant factors, which are "the factors related to the bank under review and the factors related to the standards of professional conduct."

● **Key words:** External Auditor, Libyan Banks, Audit Offices, Central Bank of Libya

■ المقدمة:

نظراً للتطور والتوسع السريع في الحياة الاقتصادية والنمو الكبير في عالم الأعمال وازدياد التعقيد في معاملاته، أصبحت مهنة المراجعة تلعب دوراً ، فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية، لما توفره من معلومات مهمة وقيمة لاتخاذ القرارات سواء في الإدارات الحكومية أو المنشآت التجارية والصناعية والخدمية والموظفين والمستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين وغيرهم ممن يبنون ثقته في هذه

* Associate Professor, Department of Accounting – Faculty of Economics and Political Science – University of Tripoli E-mail: m.shagaluf@uot.edu.ly

المعلومات من خلال تقرير المراجع الخارجي والذي يعتبر شخصاً مستقلاً ومحايداً عن المنشأة محل المراجعة يُبدي رأيه الفني بكل مصداقية عن مدى عدالة ووضوح وشفافية القوائم المالية والمركز المالي وتمثيلها للمنشأة. فعملية تغيير المراجع الخارجي هي إنهاء علاقة المنشأة بالمراجع الخارجي، وذلك عن طريق تقديم استقالاته واستبداله بمراجع خارجي آخر، وهذا من مسؤولية الجمعية العمومية ومن الطبيعي أن تحكم عملية تغيير المراجع الخارجي مجموعة من العوامل التي تؤثر على اتخاذ قرار التغيير منها العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة مثل الرغبة في التعاقد مع أحد مكاتب المراجعة الأكثر شهرة، أو العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة مثل حجم أتعاب القيام بخدمة المراجعة (عثمان، 2011). وقد أصدر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (15) لسنة 2010م بشأن شروط قيد مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية، والضوابط في المادة (3) فقرة (4) تنص على " ألا يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات نفس المصرف التجاري لأكثر من أربع سنوات متتالية، وإذا رغب المصرف في تغيير المراجع الخارجي خلال هذه الفترة، فعليه إخطار مصرف ليبيا المركزي بأسباب التغيير، ".

■ **الدراسات السابقة:** أهم الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة من عدة جوانب مختلفة مرتبة من الأحدث إلى الأقدم:

□ **دراسة (Alhazm et al (2024 بعنوان "أثر تغيير المدققين الخارجيين، ومدة عمل المدقق، ونوع شركة التدقيق على جودة التقارير المالية في السوق المالية السعودية".**

الغرض من هذه الدراسة هو دراسة تأثيرات نوع شركة المراجع الخارجي، ومدة عمل المراجع، وتغييرات المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية في المملكة العربية السعودية. على وجه الخصوص، تبحث هذه الدراسة في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية باستخدام نموذج تقييم مقبول على نطاق واسع تم تعديله من قبل شركة جونز. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت شركات المراجعة الأربع

الكبرى وغير الأربع الكبرى، مدة عمل المراجع لمدة ثلاث سنوات أو أكثر، وليس لتغييرات المراجع الخارجي أي تأثير على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في السعودية. تستخدم هذه الدراسة (175) ملاحظة سنوية لـ (35) شركة مدرجة في السوق المالية السعودية تداول بين عامي (2017 - 2021). وباستخدام الاستحقاقات التقديرية (DACC) بصيغتها المعدلة من قبل جونز لقياس جودة التقارير المالية، توضح النتائج أن هناك تأثيراً سلبياً كبيراً العلاقة بين شركات التدقيق الأربع الكبرى و (DACC) ومع ذلك، تظهر الدراسة أيضاً وجود علاقة إيجابية كبيرة بين فترة عمل مراجع الحسابات وشركة (DACC). وكشف البحث أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير مراجع الحسابات و (DACC). ولهذه النتائج آثار عملية على تطوير السياسات. ووفقاً لنتائج هذا البحث فإن هناك العديد من التبعات لكل من الشركات والحكومة في المملكة العربية السعودية من حيث تعزيز العلاقة بين الشركات وشركات المراجعة وتحديد فترة عمل المراجع الأكثر ملائمة لتحسين جودة التقارير المالية.

□ دراسة (Mahrwak (2022 بعنوان "دراسة عوامل تغيير المراجع القانونيين الخارجيين"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع عوامل تغيير المراجع القانونيين الخارجيين التابعين للشركة محل المراجعة في الشركات المساهمة الليبية، وقياس وتحليل الأهمية النسبية لهذه العوامل من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين. في سوق الأوراق المالية الليبية. ونظراً لطبيعة الدراسة فقد تم تصميم استبانة لتكون أساساً للدراسة الميدانية التي أجريت على مجتمع الدراسة. تم توزيع (25) استبانة على عينة من المراجعين الخارجيين، تم استرجاع (23) منها، وتم تحليل (22) استبانة، أي ما نسبته (88 %) من إجمالي الاستبيانات الموزعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: عدم وجود قوانين وأنظمة صادرة عن الشركات أو السلطة التشريعية في ليبيا تحدد عدد سنوات تغيير المراجعين القانونيين الخارجيين في الشركات. وهذا يعطينا مؤشراً على أن هناك تغييراً ملحوظاً في مراجعي الحسابات في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية.

□ دراسة (Saaydah, 2021) بعنوان العوامل المسببة لتغيير المدقق التقديري في صناعة التأمين (أدلة من الأردن) ”

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير عدة عوامل على التغيير التقديري للمراجعين الخارجيين في صناعة التأمين في الأردن. التغيير التقديري للمراجع الخارجي هو التغيير الذي يحدث قبل نهاية الحد الأقصى لفترة خدمة المراجع (4 سنوات في الأردن). تكونت عينة الدراسة من جميع شركات التأمين الأردنية التي لديها بيانات كاملة للفترة (2014-2018)، واستخدمت نموذج الانحدار اللوجستي لاختبار الفرضيات. النتائج: كشفت نتائج الدراسة أن تعديل رأي المراجع والتغيير في إدارة الشركة يؤثر بشكل إيجابي كبير على تغيير المراجع التقديري، في حين أن نمو الشركة له تأثير سلبي كبير.

□ دراسة (Al-Ameen, 2017) بعنوان العوامل المؤثرة في تغيير المدقق الخارجي في ضوء المدققين ”دراسة ميدانية في البيئة السورية“

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب تغيير المراجع الخارجي في المؤسسات العامة السورية من وجهة نظر المراجعين أنفسهم للتأكد من أن التغيير قانوني وليس بناءً على أحكام شخصية. كما تبحث هذه الدراسة فيما إذا كان هناك أي ضغط أو تدخل في عمل المراجع. ولغرض هذه الدراسة تم تصميم استبانة لجمع وتوزيع البيانات على عينة مكونة من المراجعين الخارجيين. ويتم إجراء تحليلات إحصائية مختلفة لاختبار مجموعة الفرضيات. يتم تصنيف العوامل التي قد تؤثر على تغيير المراجع الخارجي حسب أهميتها. النتائج هي كما يلي؛ الأسباب التي تتعلق بالشركة التي يعمل بها المراجع لها تأثير على تغيير المراجع الخارجي الأسباب المتعلقة بمكاتب المراجعة لها تأثير على تغيير المراجع الخارجي. الأسباب التي تتعلق بتطبيق معايير المراجعة لها تأثير على تغيير المراجع الخارجي. ليس لتغيير مراجع الحسابات أي تأثير على عمليات الشركة.

□ دراسة (2017) ، Mattar et al “ العوامل المؤثرة على قرارات تغيير مراجعي الحسابات (حالة المملكة المتحدة) .

تتناول هذه الورقة تأثير خصائص الشركات وحوكمة الشركات على قرارات تغيير المراجع باستخدام الانحدار اللوجستي. تشمل العينة جميع شركات المملكة المتحدة المدرجة في بورصة لندن والتي غيرت مراجعها بين مارس 2013 وفبراير 2018. وتنقسم الأهداف إلى شقين: (أ) التحقيق في سوابق قرار تغيير المراجعة بشكل عام و (ب) استكشاف الدوافع. و أظهرت النتائج أن استقلالية مجلس الإدارة وتنوع أعضاء المجلس التنفيذي وتعويزات أعضاء مجلس الإدارة ترتبط سلباً بقرار تغيير مراجع الحسابات، في حين إن العائد على الأصول والحجم يرتبطان إيجابياً بهذا القرار. وبالانتقال إلى الهدف الثاني، فإن النتائج تدعم الدور الإيجابي لحجم الشركة في اختيار المراجعين الأربعة الكبار. تساعد النتائج أصحاب المصلحة على فهم سياق تغيير المراجع بشكل أفضل قبل اتخاذ أي قرار استراتيجي. ويتم تسليط الضوء على الآثار المثمرة أيضاً.

□ دراسة (2017) Eshagniya & Salehi بعنوان “تأثير إعادة البيان المالي على تغييرات مدققي الحسابات (الأدلة الإيرانية).

تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر التعديل المالي على تغيير مراجع الحسابات في السنوات التالية. (2008-2014)، حيث تم استخدام بيانات (105) شركة (735 سنة شركة) مدرجة في بورصة طهران تم جمعها خلال الفترة (2008-2014). ويستخدم الانحدار اللوجستي لاختبار الفرضيات. تشير نتائج الفرضيات إلى أن إعادة البيان لا تسبب تغييرات في المراجع، وأنه مع زيادة خطورة إعادة التعديل، فإن تغيير المراجع في السنة التالية لإعادة البيان لا يزيد أيضاً. إعادة التأكيد على أن الشركات التي تتمتع بحوكمة قوية لا تقوم بإجراء تغييرات على مراجعي الحسابات مقارنة بالشركات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، في الشركات التي تقوم بإعادة الصياغة، فإن تغييرات المراجعين غير

الكبار ليست أكثر احتمالية من المراجعين الكبار. أيضاً، في الشركات التي يتم إعادة بيانها بالتزامن مع دوران الرئيس التنفيذي، لا توجد إمكانية لتغيير مراجع الحسابات. علاوة على ذلك، أظهر الانحدار اللوجستي متعدد الحدود أن التعديلات الناتجة عن تصحيح الأخطاء والتغييرات في الإجراءات ومقدار التعديلات لا تسبب تغييراً في مراجع الحسابات في السنة التالية. لذا فقد أظهرت النتائج أن إعادة الصياغة ليست عاملاً مهماً في تغيير مراجع الحسابات في العام التالي.

□ دراسة (Yoni, 2015) بعنوان "العوامل المؤثرة على تغييرات المدقق الخارجي: دراسة حالة عن سوق رأس المال في إندونيسيا من الفترات (2010-2014)"

نفذ هذا البحث لإثبات الفرضيات المستخدمة في الأبحاث السابقة في تحديد تغيير مراجع الحسابات في إندونيسيا. هذا البحث الكمي الذي يحلل شركة التصنيع المدرجة في سوق رأس المال الإندونيسي من (2010 إلى 2014) كعينات. ورأي مراجعة العام السابق، وحجم شركة (CPA)، وتناوب الإدارة، ونمو الشركة والضائقة المالية كمتغيرات مستقلة. وللقيام باختبار الفرضيات تم إجراء اختبار الانحدار اللوجستي. وأخيراً، أظهرت النتيجة أن رأي المراجع له تأثير سلبي كبير على تغيير المراجع وأن دوران الإدارة له تأثير إيجابي كبير على تغيير المراجع. وفي الوقت نفسه، فإن حجم شركة (CPA) وتغيير العائد على الأصول والضائقة المالية لها تأثير سلبي ولكنه مهم على تغيير المراجع.

□ دراسة (Stanisic, et. Al, 2014) بعنوان "بديل مراجعي الحسابات ورأي مراجعي الحسابات المتحفظ (أدلة من صربيا).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديد العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وإصدار المراجع لرأي متحفظ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيقها على عينة عشوائية من الشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة في صربيا، حيث شملت على إصدارات (800) شركة من التقارير المالية المراجعة من العام (2006) حتى العام (2010)، وتم تقسيم

العينة إلى مجموعتين: المجموعة الأولى وتتمثل في الشركات التي لم تقم بتغيير المراجع الخارجي وعددها (683) شركة، والمجموعة الثانية شملت على (117) شركة قامت بتغيير مراجعها الخارجي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تحصل على رأي غير متحفظ في سنة معينة، وبعد ذلك تقوم بتغيير مراجعها الخارجي، تكون أقل عرضة للحصول على رأي غير متحفظ في الفترة التي تليها، مقارنة مع الشركات التي لا تقوم بتغيير المراجع لخارجي.

قد تبين من خلال الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع سواء في بيئة المراجعة العربية أو الأجنبية بشكل عام أو في بيئة المراجعة الليبية بشكل خاص وأن هذه الدراسات تنوعت بحيث أن بعضها ركز على العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي، والعديد من العوامل المؤثرة في تغييره. وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها استهدفت العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، حيث ركزت هذه الدراسة على العاملين محل المراجعة والعوامل المرتبطة بمعايير السلوك المهني.

■ مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع تغيير المراجع الخارجي من المواضيع الهامة والتي لاقى اهتماماً كبيراً منذ عدة عقود من جانب المنظمات المهنية والباحثين ومزاوولي المهنة في كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبعض الدول الأوروبية، وذلك لما لهذا الموضوع من ارتباط واضح باستقلالية المراجع وجودة المراجعة وأتعب المراجع ومدة التعاقد بين المراجع والعميل، وظهرت أهمية هذا الموضوع نتيجة لتحكم الإدارة في تعيين وعزل المراجع الخارجي وفقاً لبعض الأنظمة المطبقة في الدول بما فيها ليبيا و ما ينص عليه منشور رقم (1) لسنة 2023م، بشأن دليل اجراءات الحسابات الختامية للمصارف العاملة بليبيا. ومن هنا يتركز محور اهتمام الدراسة حول معرفة العوامل الكامنة وراء تغيير المراجع. مما سبق

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- التساؤل الرئيسي : ماهي العوامل المؤثرة في تغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي ؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- السؤال الفرعي الأول : ماهي العوامل المتعلقة بالمصرف محل المراجعة التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي ؟

- السؤال الفرعي الثاني : ماهي العوامل المتعلقة بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني التي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي .

■ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على:

- العوامل المرتبطة بالمصرف محل المراجعة المؤثرة في تغيير المراجع .
- للعوامل المرتبطة بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني المؤثرة في تغيير المراجع .

■ فرضيات الدراسة:

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير لتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية بأي عامل من العوامل ذات العلاقة. وتنفرد الفرضية الرئيسية إلى:
- الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد تأثير لتغيير المراجع الخارجي في المصارف الليبية للعوامل المرتبطة بالمصرف محل المراجعة.

● **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد تأثير لتغيير المراجع الخارجي في المصارف الليبية للعوامل المرتبطة بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني.

● **أداة الدراسة:** لجمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة تم الاعتماد على استمارة الاستبانة التي صممت بناء على أهداف الدراسة وطبيعة المشكلة والتساؤلات الواردة فيها واللازمة لاختبار فرضيات الدراسة.

■ مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين المقيدين في مصرف ليبيا المركزي والبالغ عددهم (26) مراجعاً وقد تم الحصول على إحصائية بذلك (تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2023)، وتم أخذ مجتمع الدراسة بالكامل. حيث تم توزيع عدد (26) استبانة على عينة الدراسة، حيث تم استرداد جميع النسخ وكلها كانت صالحة للتحليل.

■ متغيرات الدراسة :

أولاً / المتغيرات المستقلة: وتتمثل في عوامل تغيير المراجع الخارجي وهي :

1- العوامل المرتبطة بالمصرف محل المراجعة وهي:

2- العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني وهي:

ثانياً / المتغير التابع: ويتمثل في تغيير المراجع الخارجي.

■ منهج وأداة الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة "حيث تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة ، حيث قسمت أداة الدراسة الى:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة مثل المؤهل العلمي والوظيفة الحالية وعدد سنوات الخبرة ويتكون من (6) فقرات.

الجزء الثاني: ويحتوي هذا الجزء على (20) فقرة موزعة على محورين وهي: المحور الأول: عوامل تتعلق بالمصرف التجاري محل المراجعة، وتتكون من (12) فقرة. المحور الثاني: عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني، وتتكون من (8) فقرات.

و الجدول رقم (1) يحدد درجات مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة عينة الدراسة

الاستجابة	ضعيفة للغاية	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية للغاية
الدرجة	1	2	3	4	5

■ أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:.

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وقد تمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفي التي استخدمها في وصف عينة الدراسة. ومن هذه المقاييس المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد معدل استجابة أفراد عينة الدراسة. الانحرافات المعيارية (Standard Deviation) لقياس درجة التشتت المطلق لقيم الإجابات عن وسطها الحسابي. اختبار (One Sample) T-Test لاختبار معنوية (دلالة) المتوسطات الحسابية. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لدراسة العلاقة بين المتغيرات (فالارتباط يبين قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين). معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لقياس درجة الثبات في إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.

■ قياس صدق الاستبانة.

صدق الاستبانة (Validity): ويتم بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

● أولاً: صدق المحتوى (الصدق الظاهري): لضمان صدق محتوى أداة جمع بيانات هذه الدراسة، تم بمراجعة أهم الدراسات والبحوث ذات العلاقة والتي من خلالها تم التوصل إلى تصميم المسودة الأولى لأداة جمع البيانات (الاستبانة)، وتم عرضها بعد تصميمها على بعض الزملاء بالكلية لغرض تحكيمها علمياً.

● ثانياً: صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة : وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation*) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

● المحور الأول:

عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة.

يوضح الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الإحصائية P-Value
1	رغبة الإدارة الجديدة بالمصرف إنهاء ما يربط المصرف بالإدارة القديمة	0.685	0.000 *
2	تفضيل الإدارة الجديدة مراجع آخر لأسباب شخصية	0.847	0.000 *
3	رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالمصرف	0.853	0.000 *
4	إصدار المصرف أسهم لأول مرة	0.822	0.000 *

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
5	زيادة وتخفيض حجم رأس مال المصرف	0.671	0.000 *
6	تغير في ملكية المصرف	0.881	0.000 *
7	تعثر الوضع المالي للمصرف	0.832	0.000 *
8	رغبة المصرف في مراجع متخصص	0.757	0.000 *
9	الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع المصرف المختلفة	0.821	0.000 *
10	رغبة المصرف في الحصول على خدمات إضافية	0.707	0.000 *
11	قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية	0.758	0.000 *
12	اندماج المصارف محل المراجعة وتعقد عملياتها المالية والمصرفية	0.735	0.000 *
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05			

● المحور الثاني:

عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني.

يوضح الجدول إدناه رقم (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات هذا المحور والدرجة الكلية له، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

ت	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	الدالة الإحصائية P-Value
1	إصدار المراجع تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي	0.890	0.000 *
2	الخلافاً حول نطاق وإجراءات المراجعة	0.827	0.000 *
3	الخلافاً حول تحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة	0.855	0.000 *
4	الخلافاً حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	0.732	0.000 *
5	الخلافاً حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية	0.697	0.000 *
6	تمسك المراجع باستقلاليتته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل	0.891	0.000 *
7	عدم الاستجابة لاحتياجات العميل مثل تقليل الأرباح	0.812	0.000 *
8	عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة لسلوك المهني.	0.794	0.000 *

■ ثبات الاستبانة :

وقد تم اتباع القياس الإحصائي لمعرفة ثبات أداة القياس (الاستبانة)، وذلك من خلال طريقتين هما: معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية، وذلك كما يلي:

1- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient) Sekaran . 2006: 311 :

للتحقق من ثبات أداة القياس (الاستبانة)، تم اتباع القياس الإحصائي بطريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha Coefficient)، وتكون الاستبانة ذات ثبات ضعيف إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 60 ٪، ومقبولاً إذا كانت هذه القيمة ضمن الفترة (من 60 ٪ أو أقل من 70 ٪)، وجيد إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ضمن الفترة (من 70 ٪ أو أقل من 80 ٪)، أما إذا كانت هذه القيمة أكبر من أو يساوي (80 ٪) يشير ذلك إلى أن الاستبانة تكون ذات ثبات ممتاز، وكلما اقترب المقياس من (100 ٪) تعتبر النتائج الخاصة بالاختبار أفضل. أما فيما يتعلق بثبات أداة هذه الدراسة (الاستبانة)، فقد تم احتساب معامل كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الدراسة.

جدول (7): قيم معامل الثبات لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة	X01	12	93,8
2	عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني	X02	8	92,7
	الكلي			94,5

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع محور من محاور الدراسة. وكذلك قيمة معامل الثبات الكلي تساوي (94.5 ٪)، وهي قيمة ثبات عالية جداً ومقبولة احصائياً، وتدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2- التجزئة النصفية (Split- Half Coefficient) :

تعتمد طريقة التجزئة النصفية على تجزئة فقرات الاختبار إلى مجموعتين، ومن ثم إيجاد معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation coefficient) بين المجموعتين (r_{12}) ، وبعد ذلك نقوم بتصحيح معامل الارتباط بأحد الطريقتين:

● أولاً- معامل ثبات سبيرمان براون (Spearman Brown coefficient)

يتطلب استخدام معامل ثبات سبيرمان براون لتصحيح معامل الارتباط أن يكون التباين فيها متساويا للمجموعتين ($\sigma_1^2 = \sigma_2^2$) وكما يتطلب أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ متساويا للمجموعتين ($R_{11} = R_{22}$) ، والذي يعطي بالعلاقة التالي:

$$\text{Formula Spearman Brown} = \frac{2 \times r_{12}}{1 + r_{12}}$$

● ثانياً: معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية (Guttman Split-Half Coefficient)

يشبه هذا المعامل معامل ثبات سبيرمان براون، لكنه يتطلب ان يكون التباين فيها غير متساوي للمجموعتين ($\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2$) او أن يكون معامل ثبات الفا كرونباخ غير متساوي للمجموعتين ($R_{11} \neq R_{22}$) ويتم حساب معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل الارتباط بالصيغة:

$$\text{Formula Guttman} = 2 \left(1 - \frac{\sigma_1^2 + \sigma_2^2}{\sigma^2} \right)$$

أما فيما يتعلق بطريقة ثبات التجزئة النصفية لهذه الدراسة، يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) أن قيمة التباين للمجموعة الأولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية، حيث سجلت قيمة المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (93.62) والتباين المناظر له (266.886) والمتوسط الحسابي للمجموعة الثانية (91.96) وقيمة التباين المناظرة له (261.238).

جدول رقم (8): يبين المتوسط الحسابي والتباين والانحراف المعياري لكل مجموعة

	Mean المتوسط	Variance التباين	Std. Deviation الانحراف المعياري	N of Items العدد
Part 1	93.62	266.886	16.337	27
Part 2	91.96	261.238	16.163	26
Both Parts	185.58	1029.694	32.089	53

كما يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (9) إن معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين (0.950) وأن قيمة معامل الفا كرونباخ للمجموعة الأولى (0.884) لعدد (27) فقرة ومعامل الفا كرونباخ للمجموعة الثانية (0.901) لعدد (26) فقرة.

جدول رقم (9): يبين معامل ثبات التجزئة النصفية

Cronbach's Alpha معامل الفا كرونباخ	Part 1	Value	0.884
		N of Items	27
	Part 2	Value	0.901
		N of Items	26
	Total N of Items		53
Correlation Between Forms معامل ارتباط بيرسون بين المجموعتين			0.950
Spearman-Brown Coefficient معامل سبيرمان براون	Equal Length		0.974
	Unequal Length		0.974
Guttman Split-Half Coefficient معامل ثبات جثمان			0.974

وبما أن قيمة التباين للمجموعة الاولى لا تساوي قيمة التباين للمجموعة الثانية وكذلك قيمة ألفا كرونباخ للمجموعتين غير متساوية بالتالي نستخدم معامل ثبات جثمان لتصحيح معامل ارتباط بيرسون، من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق، نستنتج أن قيمة معامل ثبات جثمان للتجزئة النصفية يساوي (0.974) وتعتبر هذه القيمة عالية جداً ومقبولة في العرف الإحصائي. بالنظر إلى المعاملات السابقة، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

12- التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

وصف خصائص المشاركين في الدراسة: تمت الإشارة سابقاً إلى أن القسم الأول من الاستبانة خصص للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص كالتالي:

1- المؤهل العلمي: يعكس الجدول رقم (10) توزيع المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي، وقد تم تقسيم مستويات المؤهل العلمي إلى (دبلوم عالي، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه، أخرى)، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن نسبة الذين يحملون مؤهل (بكالوريوس) وصلت إلى (50 %) تقريباً وهي أعلى نسبة.

جدول رقم (10): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة (%)	العدد	
50.0	13	بكالوريوس
11.5	3	ماجستير
34.6	9	دكتوراه

النسبة (%)	العدد	
3.8	1	أخرى
100.0	26	الاجمالي

كما يلاحظ أن ما نسبته (35 %) تقريباً من المشاركين في الدراسة متحصلين على شهادة "الدكتوراه"، في حين سجل (12 %) تقريباً متحصلين على شهادة "الماجستير". وهذا يعني من قام بالإجابة عن أسئلة الاستبيان لهم دراية بموضوع الدراسة.

2- الوظيفة الحالية : يوضح الجدول رقم (11) توزيع المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية، وقد تم تقسيم الوظيفة الحالية إلى (مدير مسؤول، مراجع أول، مراجع ثانٍ، مراجع ثانٍ ، مراجع مبتدئ، أخرى)، ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن 100 % من المشاركين في الدراسة «مدير مسؤول»، وهي أعلى نسبة، مما يعني إمكانية الحصول على الإجابة ذات المصدقية.

جدول رقم (11) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب الوظيفة الحالية

النسبة (%)	العدد	
100.0	26	مدير مسؤول
00.0	0	مراجع أول
00.0	0	مراجع ثانٍ
00.0	0	مراجع ثانٍ
00.0	0	مراجع مبتدئ

النسبة (%)	العدد	
00.0	0	أخرى
100.0	26	الاجمالي

3- سنوات الخبرة: يوضح الجدول رقم (12) توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة، وقد تم تقسيم فئات سنوات الخبرة إلى أقل من (5) سنوات، من (5) إلى (9) سنوات، من (10) إلى (14) سنة، من (15) سنة فما فوق، يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول المذكور، أن 69 % تقريباً من المشاركين في الدراسة خبرتهم ضمن الفترة (من 15) سنة فما فوق، وهي أعلى نسبة، وبالتالي تساعد هذه النسب في الإجابة عن الأسئلة وبمصدقية عالية.

جدول رقم (12): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة (%)	العدد	
3.8	1	أقل من (5) سنوات
11.5	3	من (5) إلى (9) سنوات
15.4	4	من (10) إلى (14) سنة
69.2	18	من (15) سنة فما فوق
100.0	26	الإجمالي

يلاحظ أن نسبة 15 % تقريباً من المشاركين في الدراسة خبرتهم ضمن الفترة (من 10) إلى (14) سنة) في حين نسبة المشاركين في الدراسة الذين خبرتهم ضمن الفترة

(من (5) إلى (9 سنوات) لم تتجاوز 12 %. وهي نسب تساعد على أن تكون الإجابات عن الأسئلة ممن لهم دراية كافية بموضوع الدراسة.

هل قمت بمراجعة حسابات مصارف عامة وخاصة ؟

يعكس الجدول رقم (13) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مدى القيام بمراجعة حسابات مصارف عامة وخاصة.

جدول رقم (13): تصنيف المشاركين في الدراسة حسب مدى القيام بمراجعة حسابات مصارف عامة وخاصة

البيان	العدد	النسبة (%)
نعم	19	73.1
لا	7	26.9
الاجمالي	26	100.0

يلاحظ ان نسبة (73 %) تقريباً من المشاركين في الدراسة قاموا بمراجعة حسابات مصارف عامة وخاصة، مما يساعد على تفهم اسئلة الدراسة و الاجابة عليها.

13- تحليل المحاور الرئيسية للدراسة:

● مقدمة:

بعد جمع بيانات الدراسة، قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، وفي هذا الجزء أعطيت الإجابة «ضعيفة للغاية» درجة (1)، «ضعيفة» (2) درجة، وأعطيت الإجابة «متوسطة» (3) درجات، (4) درجات للإجابة «قوية»، فيما أعطت الإجابة «قوية للغاية» (5) درجات، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح.. وهذه الدرجات تمثل إجابات عينة الدراسة على الأسئلة الواردة الاستبانة مخرجات الدراسة الميدانية، وهي ذاتها تعد مدخلات التحليل الإحصائي، والذي يهدف إلى

استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ونسبة الإجابات لكل فقرة. و من أجل تحديد الطرق الإحصائية التي سيتم استخدامها لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولجروف - سمرنوف، One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، ويوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار كولجروف ، سمرنوف، لمعرفة مدى توزيع البيانات وفق التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة حجم العينة الصغير نسبياً.

جدول رقم (14) نتائج اختبار كولجروف - سمرنوف

ت	الأبعاد	قيمة الاختبار Z	الدلالة الإحصائية Sig
1	عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة	0.127	0.200
2	عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني	0.116	0.200

يتضح من البيانات المدونة بالجدول السابق أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على أننا نستطيع القول بأن جميع المتغيرات تتوزع تقريباً وفق التوزيع الطبيعي، وبالتالي نستخدم الأساليب الإحصائية البارامترية للإجابة على التساؤلات أو اختبار صحة الفرضيات. وقبل عرض نتائج الدراسة تم احتساب المدى للإجابات، والوصول إلى طول الفئة لكل درجة من درجات الترتيب الثلاث، وكانت نتيجة ذلك على النحو التالي (العماري، 2000: 17-18): المدى هو الفرق بين أصغر قيمة وأكبر قيمة (أكبر قيمة - أقل قيمة).

$$\text{المدى} = 5 - 1 = 4$$

المدى (4)

طول الفئة =

عدد الفئات (الدرجات) (5)

$$\text{طول الفئة} = 0.80$$

ويهدف تحديد المدى للمتوسط الحسابي لإجابات المشاركين إلى التخلص من الاعتماد على القيم المطلقة، وتحديد مستوى يتم من خلاله معرفة الاتجاه السائد للفقرة والجدول رقم (15) إدناه يعرض نتائج قياس مدى المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة:

المدى	الاتجاه السائد
من 1.0 إلى أقل من 1.8	ضعيفة للغاية
من 1.8 إلى أقل من 2.6	ضعيفة
من 2.6 إلى أقل من 3.4	متوسطة
من 3.4 إلى أقل من 4.2	قوية
من 4.2 إلى أقل من 5.0	قوية للغاية

● المحور الأول:

عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة:

تم دراسة فقرات المحور الأول (عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة) كلاً على حدة، حيث يبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (16) التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة حول كل فقرة من فقرات المحور، وكذلك الجدول رقم (17) يبين التحليل الإحصائي لإجابات عينة الدراسة حول نفس المحور، ومن خلال الجدولين يتضح الآتي:

1/ رغبة الإدارة الجديدة بالمصرف إنهاء ما يربط المصرف بالإدارة القديمة: فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول المذكور أرقام (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية» ما يعادل 35 ٪ تقريباً، واتجه ما نسبته (23 ٪) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة

المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.62) بانحراف معياري (1.267)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «65.4 %».

جدول رقم (16): التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة حول فقرات المحور الأول

X01	الفقرة		ضعيفة للغاية	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الاجمالي
1	رغبة الإدارة الجديدة بالمصرف إنهاء ما يربط المصرف بالإدارة القديمة	العدد	1	5	6	5	9	26
		النسبة %	3.8	19.2	23.1	19.2	34.6	100.0
2	تفضيل الإدارة الجديدة مراجع آخر لأسباب شخصية	العدد	2	4	2	9	9	26
		النسبة %	7.7	15.4	7.7	34.6	34.6	100.0
3	رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالمصرف	العدد	2	0	8	11	5	26
		النسبة %	7.7	0.0	30.8	42.3	19.2	100.0
4	إصدار المصرف أسهم لأول مرة	العدد	7	9	8	1	1	26
		النسبة %	26.9	34.6	30.8	3.8	3.8	100.0
5	زيادة وتخفيض حجم رأس مال المصرف	العدد	9	7	5	1	4	26
		النسبة %	34.6	26.9	19.2	3.8	15.4	100.0

X01	الفقرة		ضعيفة للغاية	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الاجمالي
6	تغير في ملكية المصرف	العدد	2	5	9	9	1	26
		النسبة %	7.7	19.2	34.6	34.6	3.8	100.0
7	تعثر الوضع المالي للمصرف	العدد	1	5	4	10	6	26
		النسبة %	3.8	19.2	15.4	38.5	23.1	100.0
8	رغبة المصرف في مراجع متخصص	العدد	2	1	5	12	6	26
		النسبة %	7.7	3.8	19.2	46.2	23.1	100.0
9	الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع المصرف المختلفة	العدد	2	2	8	8	6	26
		النسبة %	7.7	7.7	30.8	30.8	23.1	100.0
10	رغبة المصرف في الحصول على خدمات إضافية	العدد	2	2	8	9	5	26
		النسبة %	7.7	7.7	30.8	34.6	19.2	100.0
11	قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية	العدد	3	3	1	6	13	26
		النسبة %	11.5	11.5	3.8	23.1	50.0	100.0

X01	الفقرة		ضعيفة للغاية	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الاجمالي
12	اندماج المصارف محل المراجعة وتعدد عملياتها المالية والمصرفية	العدد	2	3	1	9	11	26
		النسبة %	7.7	11.5	3.8	34.6	42.3	100.0

2/ تفضيل الإدارة الجديدة مراجع آخر لأسباب شخصية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية وقوية» ما يعادل (35 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (15 %) منحها تقدير «ضعيفة»، ويوضح الجدول المذكور رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.73) بانحراف معياري (1.313)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «68 %».

3/ رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالمصرف:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أعلاه أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (42 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (31 %) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.65) بانحراف معيار (1.056) مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «66.3 %».

4/ إصدار المصرف أسهم لأول مرة:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «ضعيفة» ما يعادل (35 %) تقريباً، واتجه ما

نسبته (31 %) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (2.23) بانحراف معياري (1.032) مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «ضعيفة»، بأهمية نسبية «30.8 %».

5/ زيادة وتخفيض حجم رأس مال المصرف:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «ضعيفة للغاية» ما يعادل (35 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (27 %) منحها تقدير «ضعيفة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (2.38) بانحراف معياري (1.416) مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «ضعيفة»، بأهمية نسبية «34.6 %».

6/ تغيير في ملكية المصرف:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية ومتوسطة» ما يعادل (35 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (19 %) منحها تقدير «ضعيفة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.08) بانحراف معياري (1.017) مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «متوسطة»، بأهمية نسبية «51.9 %».

جدول رقم (17): المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه السائد لفقرات المحور الاول

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	رغبة الإدارة الجديدة بالمصرف إنهاء ما يربط المصرف بالإدارة القديمة	3.62	1.267	قوية	65.4

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
2	تفضيل الإدارة الجديدة مراجع آخر لأسباب شخصية	3.73	1.313	قوية	68.3
3	رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالمصرف	3.65	1.056	قوية	66.3
4	اصدار المصرف أسهم لأول مرة	2.23	1.032	ضعيفة	30.8
5	زيادة وتخفيض حجم رأس مال المصرف	2.38	1.416	ضعيفة	34.6
6	تغير في ملكية المصرف	3.08	1.017	متوسطة	51.9
7	تعثر الوضع المالي للمصرف	3.58	1.172	قوية	64.4
8	رغبة المصرف في مراجع متخصص	3.73	1.116	قوية	68.3
9	الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع المصرف المختلفة	3.54	1.174	قوية	63.5
10	رغبة المصرف في الحصول على خدمات إضافية	3.50	1.140	قوية	62.5

X01	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
11	قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية	3.88	1.451	قوية	72.1
12	اندماج المصارف محل المراجعة وتعقد عملياتها المالية والمصرفية	3.92	1.294	قوية	73.1

7/ تعثر الوضع المالي للمصرف.

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل 38 % تقريباً، واتجه ما نسبته (23 %) منحها تقدير «قوية للغاية»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.58) بانحراف معياري (1.172)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «64.4 %».

8/ رغبة المصرف في مراجع متخصص.

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (46 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (23 %) منحها تقدير «قوية للغاية»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.73) بانحراف معياري (1.116)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «68.3 %».

9/ الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع المصرف المختلفة:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16)، أن

نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية ومتوسطة» ما يعادل (31 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته 23 ٪ منحها تقدير «قوية للغاية»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.54) بانحراف معياري (1.174)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «63.5 ٪».

10 / رغبة المصرف في الحصول على خدمات إضافية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل 35 ٪ تقريباً، واتجه ما نسبته (31 ٪)، منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.50) بانحراف معياري (1.140)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «62.5 ٪».

11 / قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية» ما يعادل (50 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته 23 ٪ منحها تقدير «قوية»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.88) بانحراف معياري (1.451)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «72.1 ٪».

12 / اندماج المصارف محل المراجعة وتعقد عملياتها المالية والمصرفية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (16)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية» ما يعادل (42 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته 35 ٪ منحها تقدير «قوية»، ويوضح الجدول رقم (17)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.92) بانحراف معياري (1.294)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «73.1 ٪».

○ المحور الثاني:

عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني.

قام الباحث بدراسة فقرات المحور الثاني (عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني) كلاً على حدة، حيث تبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (18) التوزيع التكراري لإجابات المشاركين في الدراسة حول كل فقرة من فقرات المحور، وكذلك الجدول رقم (19) يبين التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول نفس المحور، ومن خلال الجدولين يتضح الآتي:

1/ إصدار المراجع تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي: فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل 38 % تقريباً، واتجه ما نسبته (31 %) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.50) بانحراف معياري (1.030)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «62.5 %».

جدول رقم (18): التوزيع التكراري لإجابات عينة الدراسة حول فقرات المحور الثاني

X02	الفقرة		ضعيفة للغاية	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الإجمالي
1	إصدار المراجع تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي	العدد	1	3	8	10	26
		النسبة %	3.8	11.5	30.8	38.5	100.0

X02	الفقرة		ضعيفة للغاية	ضعيفة	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الإجمالي
2	الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة	العدد	0	7	5	8	6	26
		النسبة %	0.0	26.9	19.2	30.8	23.1	100.0
3	الخلاف حول تحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة	العدد	2	6	5	9	4	26
		النسبة %	7.7	23.1	19.2	34.6	15.4	100.0
4	الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	العدد	2	6	7	10	1	26
		النسبة %	7.7	23.1	26.9	38.5	3.8	100.0
5	الخلاف حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية	العدد	1	6	6	12	1	26
		النسبة %	3.8	23.1	23.1	46.2	3.8	100.0
6	تمسك المراجع باستقلاليته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل	العدد	2	3	6	5	10	26
		النسبة %	7.7	11.5	23.1	19.2	38.5	100.0

X02	الفقرة		ضعيفة للغاية	متوسطة	قوية	قوية للغاية	الإجمالي
7	عدم الاستجابة لاحتياجات العميل مثل تقليل الأرباح	العدد	1	4	4	11	26
		النسبة %	3.8	15.4	15.4	42.3	100.0
8	عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة للسلوك المهني.	العدد	1	3	4	11	26
		النسبة %	3.8	11.5	15.4	42.3	100.0

2/ الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (31 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (27 %) منحها تقدير «ضعيفة»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.50) بانحراف معياري (1.140)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «62.5 %».

3/ الخلاف حول تحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (35 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (23 %) منحها تقدير «ضعيفة»، ويوضح الجدول رقم (19)،

أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.27) بانحراف معياري (1.218)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «متوسطة»، بأهمية نسبية 56.7٪.

4/ الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18) أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (38 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته (27 ٪) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.08) بانحراف معياري (1.055)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «متوسطة»، بأهمية نسبية 52.0٪.

5/ الخلاف حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية» ما يعادل (46 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته 23 ٪ منحها تقدير «ضعيفة ومتوسطة»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة 3.23 بانحراف معياري (0.992)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «متوسطة»، بأهمية نسبية 55.8٪.

6/ تمسك المراجع باستقلاليته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في

حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة، يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية للغاية» ما يعادل (38 ٪) تقريباً، واتجه ما نسبته (23 ٪) منحها تقدير «متوسطة»، ويوضح الجدول أن رقم (19)، قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.69) بانحراف معياري (1.320)، مما

يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «67.3 %».

7/ عدم الاستجابة لاحتياجات العميل مثل تقليل الأرباح:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل 42 % تقريباً، واتجه ما نسبته (23 %) منحها تقدير «قوية للغاية»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.65) بانحراف معياري (1.129)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «66.3 %».

جدول رقم (19): المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه السائد لفقرات المحور الثاني

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	إصدار المراجع تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي	3.50	1.030	قوية	62.5
2	الخلافاً حول نطاق وإجراءات المراجعة	3.50	1.140	قوية	62.5
3	الخلافاً حول تحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة	3.27	1.218	متوسطة	56.7
4	الخلافاً حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية	3.08	1.055	متوسطة	52.0
5	الخلافاً حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية	3.23	0.992	متوسطة	55.8

X02	الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
6	تمسك المراجع باستقلاليته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل	3.69	1.320	قوية	67.3
7	عدم الاستجابة لاحتياجات العميل مثل تقليل الأرباح	3.65	1.129	قوية	66.3
8	عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة للسلوك المهني.	3.77	1.107	قوية	69.2

8/ عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة للسلوك المهني:

فيما يتعلق بنتائج تقييم هذه الفقرة يتضح من البيانات المدونة بالجدول رقم (18)، أن نسبة المشاركين في الدراسة الذين منحوها درجة التأثير «قوية» ما يعادل (42 %) تقريباً، واتجه ما نسبته (27 %) منحها تقدير «قوية للغاية»، ويوضح الجدول رقم (19)، أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لهذه الفقرة (3.77) بانحراف معياري (1.107)، مما يشير إلى أن الاتجاه السائد لدرجة تأثير هذه الفقرة هو «قوية»، بأهمية نسبية «69.2 %».

■ اختبار فرضيات الدراسة:

- أولاً: اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية: H01: لا توجد عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (26): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
عدم قبول الفرضية	0.037 *	2.203	0.935	3.40

* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح (3.40) بانحراف معياري مناظر له (0.935) وأن قيمة إحصاء الاختبار (2.203) بدلالة إحصائية (0.037) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من (3) مما يدل على رفض الفرضية العدمية، و قبول الفرضية البديل التي تنص على «وجود عوامل تتعلق بالمصرف محل المراجعة تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية».

وقد تم باستخدام الأهمية النسبية لترتيب العوامل التي تتعلق بالمصرف محل المراجعة والتي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية، كالتالي:

1. اندماج المصارف محل المراجعة وتعدد عملياتها المالية والمصرفية، بأهمية نسبية (73.1 %). 2/ قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية، بأهمية نسبية (72.1 %).
3. رغبة المصرف في مراجع متخصص، بأهمية نسبية (68.3 %).

4. تفضيل الإدارة الجديدة مراجع آخر لأسباب شخصية، بأهمية نسبية (68.3 %).
- 5/ رغبة الإدارة الجديدة في زيادة الثقة بها وبالمصرف، بأهمية نسبية (66.3 %).
- 6/ رغبة الإدارة الجديدة بالمصرف إنهاء ما يربط المصرف بالإدارة القديمة، بأهمية نسبية (65.4 %).
- 7/ تعثر الوضع المالي للمصرف، بأهمية نسبية (64.4 %).
- 8/ الرغبة في تركيز أعمال المراجعة لفروع المصرف المختلفة، بأهمية نسبية (63.5 %).
- 9/ رغبة المصرف في الحصول على خدمات إضافية، بأهمية نسبية (62.5 %).
- 10/ تغير في ملكية المصرف، بأهمية نسبية (51.9 %).

H02: لا توجد عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test)، وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة لهذه الفرضية، والجدول التالي يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم (27): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار T

النتيجة	الدلالة الإحصائية	إحصاء اختبار T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
عدم قبول الفرضية	0.017 *	2.566	0.917	3.46
* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05				

نلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح

(3.46) بانحراف معياري مناظر له (0.917) وأن قيمة إحصائية الاختبار (2.566) بدلالة إحصائية (0.017) وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وقيمة المتوسط الحسابي أكبر من (3)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديل التي تنص على «وجود عوامل تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية». وقد قام الباحث باستخدام الأهمية النسبية لترتيب العوامل التي تتعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني والتي تؤثر في تغيير المراجع الخارجي بالمصارف التجارية، كالتالي:

- 1/ عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة للسلوك المهني، بأهمية نسبية (69.2 %).
- 2/ تمسك المراجع باستقلاليته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل، بأهمية نسبية (67.3 %).
- 3/ عدم الاستجابة لاحتياجات العميل مثل تقليل الأرباح، بأهمية نسبية (66.3 %).
- 4/ إصدار المراجع تقرير متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي، بأهمية نسبية (62.5 %).
- 5/ الخلاف حول نطاق وإجراءات المراجعة، بأهمية نسبية (62.5 %).
- 6/ الخلاف حول تحديد وتقدير الدخل الخاضع للضريبة، بأهمية نسبية (56.7 %).
- 7/ الخلاف حول تفسير وتطبيق المبادئ المحاسبية، بأهمية نسبية (55.8 %).
- 8/ الخلاف حول طرق العرض والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، بأهمية نسبية (52.0 %).

■ النتائج:

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

1. العوامل التي تتعلق بالمصرف محل المراجعة: تؤثر هذه العوامل بصورة إيجابية على تغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المراجعين

الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي حيث يمكن التركيز على أهم النتائج والتي كانت كالآتي:

- اندماج المصارف محل المراجعة وتعقد عملياتها المالية والمصرفية، بأهمية نسبية (73 %).

- قصور التشريعات والقوانين المنظمة للمهنة وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية بأهمية نسبية (72 %).

2. العوامل التي تعلق بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني: تؤثر هذه العوامل بصورة إيجابية على تغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي حيث يمكن التركيز على أهم النتائج والتي كانت كالآتي :

أ. عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم بوجود سوق منافسة غير مهنية مخالفة للسلوك المهني (69.2 %).

ب. تمسك المراجع باستقلاليته عند مراجعة القوائم المالية وإعداده لتقرير المراجعة في حال تعارض استقلاليته مع مصالح العميل، بأهمية نسبية (67.3 %).

ج. توجد علاقة إيجابية بين العوامل المرتبطة بالمصرف محل المراجعة وبين تغيير المراجع الخارجي بدلالة إحصائية (0.037).

د. توجد علاقة إيجابية بين العوامل المرتبطة بمعايير المراجعة المتعارف عليها والسلوك المهني وبين تغيير المراجع الخارجي بدلالة إحصائية (0.017).

● التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها نوصي بالآتي:

1. ضرورة معالجة القصور في التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المراجعة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بتغيير المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية .
2. العمل على وضع ضوابط لرفع من جودة خدمات مكاتب المراجعة من خلال إقامة ورش العمل والمؤتمرات العلمية والندوات والمحاضرات.
3. بالإضافة إلى تفعيل دور نقابة المحاسبين في موضوع تغيير المراجع الخارجي
4. ضرورة بدل العناية والمطالبة من قبل مصرف ليبيا المركزي لإدارات المصارف التجارية الليبية لمبررات تغيير المراجع الخارجي.
5. توصي الدراسة بضرورة إيجاد السبل والطرق لإقناع الجمعية العمومية لتفعل دورها في اختيار وتغيير المراجع الخارجي وإبراز مدى أهمية دورهم في هذا الموضوع من قبل المنظمات المهنية المختصة.

■ المراجع

● المراجع العربية:

- 1- عثمان ، ياسمين مجدي رجب، (2011)، "انعكاسات تغيير مراجع الحسابات الخارجية على قيمة منشآت الأعمال" كلية التجارة ، جامعة القاهرة.

● المراجع الاجنبية:

- 1- Abdulkarim Hamdan J. Alhazm Sardar Islam, Maria prokofieva (2024), "The Impact of Changing External Auditors, Auditor Tenure, and Audit Firm Type on the Quality of Financial Reports on the Saudi Stock Exchange". Journal of Risk and Financial Management2024. 17(9), 407.
- 2- Azam Eshagniya,.(2017).The impact of financial restatement on auditor changes: Iranian evidence, Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, Volume 11 Issue 3.
- 3- Dorine Mattar, Rim El Khoury , Melissa Chaanine, (2017). Factors Affecting Auditor Change Decisions: The Case of United Kingdom, sage journal .

- 4- Mahrowk (2022), "Study of the factors of change of external legal auditors associated with the company under review" Accounting studies journal, (4).
- 5- Maher Ayaash Al-Ameen, (2017)" The Factors That Have an Impact on Changing External Auditor Based on Auditors, Field Study In The Syrian Environment, Associate professor- Accounting Department - Tishreen University-lattakia- Syria.
- 6- Mansour Saaydah, (2021), Factors Causing Discretionary Auditor Change in the Insurance Industry: Evidence from Jordan, International Journal of Economics and Business Administration, Volume IX, Issue 2, 344-362, 2021 .
- 7- Stanisic , Petrovic , Vicentijevic , Mizdrakovic (2014), "Auditor Switching and Qualified Audit Opinion: Evidence from Serbia", Research gate.
- 8- Yogiswara, Yoni (2015) Factors Affecting External Auditor Changes: A Case Study On Indonesia Capital Market From Periods 2010-2014. Sarjana thesis, Universitas Brawijaya..